واشنطن وبرلين تنتقدان تعامل السلطات مع المتظاهرين

تركيا: الهدوء يسود «تقسيم».. في انتظار نتائج لقاء أردوغان بالمحتجين

■ هايدن: نواصل متابعة الأحداث بقلق ودعمنا لحرية التعبير لن يتغير

الشرطة استخدمت القوة لتفريق المتظاهرين

اردوغان

■ فستر فيله: أسطنبول تبعث بإشارات خاطئة بعيدة عن القيم الأوروبية

اسطنبول - «وكالات»: اشتبكت شرطة مكافحة الشغب التركية في معارك متواصلة مع المحتجين خلال الليل بعد اقتحام واخلاء ساحة تقسيم بوسط مدينة اسطنبول التي كانت محورا لنحو اسبوعين من الاحتجاجات ضد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.

وبحلول فجر الامس كانت ساحة تقسيم التي تبعثر فيها حطام الحواجز التي ازالتها الجرافات قد أصبحت مهجورة الى حد كبير وسارت فيها سيارات الاجرة للمرة الاولى منذ بدء الاضطرابات. وبقي بضع مئات في معسكر من الخيام في متنزه غازي المتاخم للساحة.

والقى أردوغان الذي وصف المتظاهرين مرارا بانهم «حثالة» مع مجموعة من الشخصيات العامة لبحث الاحتجاجات امس. وفي حديثه الهجومي الذي جذب اليه الناخبين في البداية قبل عشر سنوات قال امس الاول انه «لن ريكع» امام المحتجين وان «طيب أردوغان لن يتغير».

وعبرت الولايات المتحدة التي ايدت تركيا بزعامة أردوغان في الماضي باعتبارها مثالا للديمقراطية الاسلامية يمكن ان يفيد دولا اخرى في الشرق الاوسط عن قلقها من محاولات معاقبة اشخاص لممارستهم حرية التعبير في تركيا ودعت الى اجراء حوار لحل الخلافات بين الحكومة والمحتجين.

وقالت المتحدثة باسم البيت الابيض كيتلين هايدن في بيان «نواصل متابعة الاحداث في تركيا بقلق ومازال اهتمامنا دعم حرية التعبير والتجمع بما في ذلك حق الاحتجاج السلمي.

«نعتقد ان افضل ما يضمن استقرار تركيا على المدى الطويل هو تعزيز الحريات الاساسية المتعلقة بحرية التعبير والتجمع وتكوين جماعات ووجود اعلام حر ومستقل. تركيا صديق وحليف وثيق للولايات المتحدة ونتوقع ان تعزز السلطات التركية هذه الحريات الاساسية.»

من جانبه قال وزير الخارجية الألماني جيدو فستر فيله امس إن الحكومة التركية تبعث بإشارات خاطئة في الداخل والخارج من خلال رد فعلها على الاحتجاجات ووصف الصور الواردة من ميدان تقسيم بوسط اسطنبول بانها «مقلقة».

وقال فستر فيله في بيان «نتوقع من رئيس الوزراء اردوغان تخفيف حدة الموقف بروح القيم الأوروبية والسعي إلى حوار سلمي.»

غير ان أردوغان اتهم مرارا قوى أجنبية ووسائل اعلام عالمية ومضاربين في الاسواق باذكاء الصراع ومحاولة تقويض اقتصاد الدولة الوحيدة التي تقطنها غالبية مسلمة العضو في حلف شمال الاطلسي.

كما مارس أردوغان ضغوطا قوية على وسائل الاعلام حتى ان سبع صحف نشرت في الاسبوع الماضي عنوانا رئيسيا واحدا ينقل عن أردوغان قوله انه هو وليس المحتجين ضامن الديمقراطية.

ووقعت خلال الليل بعض من أسوأ الاشتباكات منذ بدء الاضطرابات.

واطلقت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع على الاف الاشخاص الذين تجمعوا في ميدان تقسيم وبينهم اشخاص يرتدون ملابس العمل الرسمية تجمعوا بعد الانتهاء من عملهم وحضرت بعض الاسر مع اطفالها.

وتفرق الحشد في الشوارع الضيقة المحيطة تاركا مجموعة من المتظاهرين لكي يعودوا مرة أخرى الى الميدان ويشعلون الالعاب النارية ويرجمون بالحجارة مدافع المياه. ثم شنت الشرطة هجمات بالغاز المسيل للدموع مرة اخرى حيث تكررت نفس الدورة الى ان تناقص عدد الاشخاص.

وقال حسين عوني موطلو محافظ اسطنبول يوم الثلاثاء إن شرطة مكافحة الشغب ستواصل عملياتها ضد المحتجين بميدان تقسيم ليلا ونهارا حتى اخلاء الميدان مناشدا الاهالي الابتعاد حرصا على سلامتهم.

وقال في بيان مقتضب اذاعه التلفزيون «سنواصل اجراءاتنا دونما انقطاع سواء بالليل او النهار لحين اجلاء العناصر المنبوذة وحتى يصبح الميدان مفتوحا امام الجمهور.»

ولم تكن الشرطة ظاهرة بحلول صباح الامس ولم يتضح ان كان المتظاهرون سيعودون خلال الساعات القليلة القادمة مثلما فعلوا من قبل.

تمام

الكويت والعراق

وقال سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء «لن نلتفت الى الوراء في علاقاتنا مع العراق فالعلاقات سارت الى الامام ومصلحة العراق والكويت فوق كل شيء».

وقال سموه خلال لقائه برئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي في مقر مجلس النواب ان زيارته الى بغداد «تمثل تواصلا جديدا بين البلدين والعمل على ابرام اتفاقيات تعاون لتطوير العلاقات الثنائية» داعيا البرلمان العراقي الى «الاسراع في اقرار الاتفاقيات الخاصة بالملاحة البحرية واللجنة العليا لما لها من اهمية في تعزيز العلاقات».

وأشار الى ان هناك حرصا من قيادة البلدين على استكمال واتمام انجازها ما تبقى من ملفات عالقة بين البلدين الشقيقين من خلال التوافق والتفاهم التي رسختها الزيارة التاريخية لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد وحضوره القمة العربية التي عقدت في بغداد العام الماضي.

وأعرب سموه عن تمنياته ان يتحقق الاستقرار في العراق حتى ينعم شعبه بالرخاء والتقدم الذي ينشده ويستعيد دوره في خدمة الامة العربية.

من جهته أوضح النجيفي خلال اللقاء ان «بلاده حريصة على طي صفحة الماضي وتعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والكويت وتطويرها بما يخدم مصلحة البلدين بالاضافة الى بحث دور الكويت في اخراج العراق من تحت طائلة الفصل السابع».

وقال وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إن البلدين سبق ان وقعا على اتفاقات ثنائية حول صيانة العلامات الحدودية لافتا الى أن «مندوبي البلدين سيذهبان معا للقاء السكرتير العام للامم المتحدة لتقديم هذا الاتفاق وايداعه لدى الامم المتحدة».

واضاف «سنكون سعداء جدا بخروج العراق من طائلة البند السابع ليعود ركيزة اساسية في نمو وازدهار المنطقة التي عانت الكثير».

واشار الشيخ صباح الخالد الى «اننا اتفقنا على تفاهمات لنقل مسؤولية رفاة الاسرى والمفقودين والارشيف الكويتي من الممثل الخاص في اطار البند السابع الى مسؤولية بعثة الامم المتحدة في اطار البند السادس وهذا تم ابلاغه للسكرتير العام للامم المتحدة».

واكد «أن السكرتير العام سيقدم تقريره منتصف الشهر الجاري الى مجلس الامن لتتم مناقشته اواخر الشهر الجاري وبهذا يكون العراق وفى بالتزاماته تجاه البند السابع».

من جهته أكد زيباري ان المبعوثين الدائمين للعراق والكويت لدى الامم المتحدة سيذهبان معا الى السكرتير العام للأمم المتحدة.

ورأى زيباري ان اهم ما توصل اليه الطرفان هو الاتفاق على ان يذهب الممثلان الدائمان للبلدين لدى الامم المتحدة معا الى السكرتير العام للامم المتحدة لينقلا اليه رسالة تؤكد ايفاء العراق بالتزاماته تجاه الكويت، معتبرا أن «ذهاب المندوبين بشكل مشترك يعطي رمزية كبيرة.

ولفت الى ان آخر ما يتبقى من المتعلقات الامنية هي التعويضات لدولة الكويت والمتبقى منها 11 مليار دولار امريكي وباستطاعة العراق اذا ما دفعها اليوم كاملة ان يخرج مباشرة من طائلة البند السابع مؤكدا ان الامر الان اصبح بيد العراق وحده وهو الذي يحدد موعد خروجه من هذا البند.

واشار زيباري الى ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد اكد ان «الاجواء مهيئة لخطوة رفع العراق من تحت طائلة الفصل السابع خاصة ان الاجراءات الدستورية الخاصة باتفاقية اللجنة العليا المشتركة وحرية الملاحة في خور عبدالله انجزت من قبل الكويت».

ووقعت دولة الكويت وجمهورية العراق أمس على ستة اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم بين الجانبين.

وتأتي هذه الاتفاقيات عقب جلسة مباحثات رسمية اجراها سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء مع نظيره رئيس وزراء جمهورية العراق الشقيق نوري كامل المالكي في القصر الجمهوري بالعاصمة بغداد ضمن الزيارة الرسمية.

ووقع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن الجانب الكويتي مذكرة تفاهم بين معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي ومعهد الخدمة الخارجية ووقعها عن الجانب العراقي وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري.

كما وقع برنامج تنفيذي في الشان الثقافي وقعه عن الجانب العراقي وزير الخارجية هوشيار زيباري فيما وقعه عن الجانب الكويتي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت الشيخ صباح الخالد.

واتفق الجانبان في مجال البيئة على ابرام اتفاقية وقعها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير البيئة العراقية سركون لازار صليوه اضافة الى اتفاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ستوقع من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية صباح الخالد ووزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي علي الاديب.

وفي مجال خدمات النقل الجوي وقع الجانبان اتفاقية من قبل وزير المواصلات الكويتي المهندس سالم الاذينة ووزير النقل العراقي هادي العامري.

كما وقع الجانبان اتفاقية في التعاون الاقتصادي والفني حيث وقعها عن الجانب الكويتي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي فيما وقعها عن الجانب العراقي وزير التخطيط وزير المالية وكالة علي الشكري.

هذا وعاد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء مساء أمس الى البلاد قادما من بغداد بعد زيارة رسمية استغرقت يوما واحدا بدعوة من رئيس وزراء جمهورية العراق الشقيق نوري كامل المالكي.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله على ارض مطار الكويت الدولي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد وعدد من أصحاب الشيوخ والوزراء والمستشارين وكبار المسؤولين بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.

السفير اللبناني

موقف واضح ابلغه الرئيس الى جميع اللبنانيين استكمالا لمبادئ اعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس».

واوضح ان موقف لبنان الرسمي هو موقف الرئيس سليمان الذي يرى ان اي تدخل لاي طرف في احداث سوريا يشكل ضررا على الوحدة الوطنية وعلى العلاقات الخارجية للدولة التي تعتمد سياسة الحياد في المحاور والصراعات الاقليمية والدولية.

ودعا السفير اللبناني «المتظاهرين الى اعتماد الحكمة والموضوعية في النظر الى موقف لبنان الرسمي وموقف اللبنانيين الذين يحترمون ادارة الرئيس وسياسته الحكيمة التي تحمي مصالحهم في الداخل والخارج».

المجلس يقر

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 38 عضوا من اصل الحضور وعددهم 40 عضوا، ورفض عضو واحد، فيما امتنع عضو آخر عن التصويت، ونصت المادة الاولى من القانون على ان «تكون قيمة علاوة الاولاد خمسة وسبعين دينار شهريا، بحيث لا يزيد عدد الاولاد الذين تمنح عنهم هذه الزيادة على سبعة، على ان يصدر مجلس الخدمة المدنية الضوابط اللازمة لتطبيق احكام هذه المادة»، كما تضمنت المادة الثانية من القانون ان «تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة».

وقبل تصويت المجلس على علاوة الأولاد الى 75 دينارا وبدل الايجار الى 250 دينارا، حذرت وزيرة التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة د. رولا دشتي من اقرار هذه المطالبات، ورأت ان هذا يمثل هدرا للميزانية وفيه خطر كبير على الكويت، وأكدت: «أن الحكومة معترضة على الزيادة، لما يترتب من تكاليف على ميزانية الدولة، واذا استمر النهج بهذا الاسلوب فالوضع خطير ومتوقع ان يكون هناك عجز في الميزانية العامة».

وقالت دشتي: «اتمنى على مجلسكم الموقر اعادة النظر في هذا المقترح.. علينا واجب وطني وحقوق للاجيال القادمة وندعو الى اعادة هذه التقارير للجنة المالية لنأتي بتعاون بشأنها بالطريقة الصحيحة»، مبينة أن «النهج الذي نسير فيه لا يمكن ان يستمر.. فمن حق الاجيال القادمة ان تتمتع بالرفاهية التي نحياها حاليا..اتمنى وفقة وطنية من النواب».

أضافت: نريد ان تعيش الاسرة الكويتية عيشة كريمة دائما وليس اليوم.. الحكومة تدفع 17 الف دينار دعما للاسر الكويتية ودعم الايجارات وبدل الايجارات.. هل معنى اذا فيه هدر ناتي اليوم ونزيد الطين بلة. وقالت: «يجب ان نساعد سمو رئيس الوزراء في نهجه الاصلاحي.. نحن بصدد سيناريو لتقليص الانفاق الحكومي الى 6 في المئة بينما في الستين الماضيتين كان الانفاق 8 في المئة.

واشارت الى أن «زيادة الانفاق والانفاقات غير المستدامة هي التي ادخلت اليونان وغيرها في ازمات اقتصادية.. نحن حذرنا وهناك مسؤولية وطنية على مجلس الأمة ان يدعمها وان تتم اعادة هذه الموضوعات الى اللجنة المالية، مضيفة: «انا اتكلم بحقائق يجب ان نعيها ومن يصوت يجب ان يعرف على شنو يصوت وعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم».

كما أحال المجلس إلى الحكومة قانون انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولته الثانية، كما احال المجلس إلى الحكومة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن 82 مشروعا بقانون باعتماد الحسابات الختامية للوزارات والادارات الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات المستقلة عن السنوات «1999 2000» الى «2010 2011» وملاحظات ديوان المحاسبة عليها بعد الموافقة عليه باغلبية 38 عضوا من أصل 39 هم عدد الحضور، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، ومنها ضرورة العمل على تحديث وتطوير التشريعات واللوائح والقرارات والتعاميم والتعليمات المالية لتواكب المتطلبات والاحتياجات التي تتفق مع الواقع الحالي بما يحد من كثرة المخالفات التي قد ترتكبها الجهات الحكومية وبالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

واحال مجلس الامة إلى الحكومة أيضا تقرير لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية، بشأن تكليفها بالتحقيق في الترقيات الأخيرة التي تمت في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بعد مناقشته.

وأوصت اللجنة في تقريرها بالغاء نظام الترقيات المعمول به، واعتماد نظام جديد يعتمد كليا على حقائق وبيانات وخبرة الموظف، دون تدخل الآراء الشخصية، ويشمل عدد سنوات خبرة الموظف الإجمالية، وعدد سنوات خبرته في وظيفته الحالية، والتقييم السنوي له ومنح تميز لاصحاب الشهادات الدراسية العليا، وعدم مفاضلة من يحملون وظائف تختلف في الوزن الوظيفي.

ودعا المجلس الحكومة الى اعداد مذكرة قانونية حول مدى دستورية وقانونية الاجراءات الحكومية في الاحالة القسرية للموظفين في المناصب الاشرافية ممن امضوا 30 عاما في الخدمة الى التقاعد.

جاء ذلك في توصيات تقدم بها عدد من النواب اثر الانتهاء من مناقشة قرار مجلس الوزراء رقم «412» الصادر في يناير الماضي في شان المناصب الاشرافية واحالة كل من بلغ 30 عاما أو أكثر في الخدمة الى التقاعد اضافة الى متقاعدي المطافي. ودعت التوصيات الحكومة بأعداد تقرير عن اجراءاتها بشأن الاحالة القسرية الى التقاعد مع بيان المبررات في ذلك وتقديمه الى مجلس الامة خلال ثلاثة اشهر، اضافة الى منح الموظف في المناصب الاشرافية ممن امضى 30 عاما في الخدمة وسيحال الى التقاعد مكافأة نهاية خدمة تعادل 24 شهرا من راتبه الشامل والاخير.

كما دعت التوصيات الحكومة الى اعطاء من ستحيلهم الى التقاعد مهلة سنتين كمهلة نهائية قبل احالتهم فعليا الى التقاعد.

من جهتها أكدت الوزيرة دشتي انه لن تتم احالة اي موظف كويتي الى التقاعد ما لم يكن مستحقا للمعاش التقاعدي. وقالت ردا على ما اثاره النواب خلال المناقشة: انه لا يحق لمجلس الوزراء ان يأخذ قرارا باحالة الافراد الى التقاعد، مبينة ان الحكومة اعطت توجيهاتها بهذا الشان، الا ان صلاحية اتخاذ القرار والتطبيق بعد حقا اصيلا للوزراء، وفقا للمادة 76 من قانون الخدمة المدنية.

اضافت ان المادة المذكورة اوصت بأن يكون من يحال الى التقاعد مستحقا للمعاش التقاعدي، وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية، ونحن لن نحيل أي شخص لا يحق له الحصول على المعاش التقاعدي الى التقاعد.

إغلاق باب

السادس من شهر يوليو المقبل، وشملت قائمة المرشحين من الدائرة الثانية عبدالسلام عبدالجليل ونواف العتيبي ومن الدائرة الثالثة ناصر العجمي ومن الدائرة الخامسة حسين غلوم تقي ومن الدائرة السادسة عبدالله مصلط المطيري وانس المحطب.

وتضمنت قائمة المرشحين من الدائرة السابعة دغيم الرشيدي ومن الدائرة الثامنة فؤاد النصار ومن الدائرة العاشرة هديل الخليفة.

وبذلك يبلغ اجمالي عدد المتقدمين 57 مرشحا بعد تنازل مرشح واحد منذ فتح باب الترشح في الثالث من يونيو الجاري.

وحظيت الدائرتان الثانية والسادسة بالنصيب الاكبر من عدد المتقدمين للترشح بواقع مرشحين اثنين لكل منهما فيما تقدم مرشح واحد في كل من الدوائر الثالثة والخامسة والسابعة والعاشرة ولم يتقدم احد في الدوائر الانتخابية الاخرى.

«التربية»: المناهج

الوطني لتطوير التعليم الدكتور رضا الخياط عن الوزير الحجرف قوله في اجتماع عقد أمس لاستعراض المشروع النهائي لتطوير المناهج ونتائج عمل الفرق المشاركة في وضع المعايير الوطنية للتعليم تشديده على أهمية تضافر الجهود لانجاح الرؤية الاستراتيجية لوزارة التربية والتي تستمر حتى عام 2019.

واعلن الخياط الانتهاء من وضع اعداد معايير المناهج للمرحلة الابتدائية والتي ستطبق تدريجيا من الصف الاول في العام المقبل والصف الثاني في العام الذي يليه حتى الصف الخامس في عام 2018.

واوضح ان المعايير التي وضعت تتكامل مع بعضها بعضا مما يساعد في هندسة عملية التعليم داخل الفصل وكيفية اعادة هندسة تفكير الطالب بما يتسق مع المناهج والاهداف التربوية والتعليمية مضيفا ان الخطوة المقبلة ستكون في وضع معايير المرحلة المتوسطة التي ستبدأ في سبتمبر المقبل وتنتهي في يونيو 2014.

ضبط المتهم

حيث تم تشكيل فريق بحث من إدارة مباحث الجهراء للقيام بجمع التحريات والاستدلالات والمعلومات للتوصل إلى المتهم، وبعد التأكد من صحة التحريات وضلوعه بتلك الجريمة تم اتخاذ الإجراء القانوني لضبطه حيث تم القبض عليه، وتمت إحالته والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.

إثيوبيا ترفض

وردا على خطاب للرئيس المصري د. محمد مرسي الاثنين الماضي أعلن فيه أن مصر لا تريد الحرب لكن جميع الخيارات مفتوحة، قال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية «هذا النوع من الصلف لن يشتت انتباهنا». وقال المتحدث دينا مفتي «إثيوبيا لا ترهبها الحرب النفسية التي تشنها مصر ولن توقف بناء السد ولو للوان».

وردا على سؤال عما إذا كانت اديس أبابا تنظر في إجراءات للدفاع عن سد النهضة، قال المتحدث «لا توجد دولة تعمل بدون تدابير احترازية ناهيك عن إثيوبيا التي لديها سجل في الدفاع عن استقلالها ضد كل قوى الشر».

هدوء حذر

المحيطة به من السيارات المحترقة والحواجز التي وضعها المحتجون.

وبدأت الاحتجاجات المستمرة منذ 13 يوما، في أعقاب قمع السلطات التركية للمحتجين على مخطط الحكومة لإزالة حديقة غازي وبناء مركز تسوق محلها.

ثم اتسع نطاق الاحتجاجات إذ اتهم المتظاهرون حكومة أردوغان بالسلطوية المتزايدة ومحاولة فرض القيم الإسلامية التقليدية على الدولة التركية التي تأخذ بالنظام العلماني.

ومن المقرر أن يلتقي رئيس الوزراء التركي في وقت لاحق الأربعاء بعدد من الشخصيات من بينهم، ممثلة شهيرة ومطرب وكاتب، يمكن أن تؤدي دور الوساطة بين السلطات والمحتجين.

وكانت تقارير تحدثت عن أن اردوغان قد يعقد اجتماعات مع قادة الاحتجاجات ولكنهم قالوا لبي بي سي إنهم لم يتلقوا أي اتصال من رئيس الوزراء ولن يقبلوا لقاءه على أية حال.

ولم يعترف قادة الاحتجاجات بالجماعات التي من المقرر أن تلتقي مع اردوغان واعتبروا أنها لا تمثل المتظاهرين في الميدان.

وكانت المناوشات قد اندلعت مساء الثلاثاء بين المحتجين والشرطة في الميدان ووصلت إلى حدود حديقة غازي.

واستخدمت الشرطة قنابل الغاز والرصاص المطاطي وخراطيم المياه في مواجهة المحتجين الذين ألقى بعضهم الألعاب النارية والقنابل الحارقة والحجارة على الشرطة.

واحتجز العديد من المحتجين السلميين وسط المصادمات ما دعا بعض المتطوعين إلى إقامة عيادات ميدانية لعلاج المصابين.

ولجأ المحتجون إلى حديقة غازي هربا من المصادمات في حين قالت الشرطة إنها لا تخطط لاقتحام الحديقة.

وكان أردوغان قد حذر الثلاثاء من أنه لن يظهر مزيدا من «التسامح تجاه» الاحتجاجات. وتعهد أردوغان بإنهاء المظاهرات في أعقاب إخلاء الشرطة التركية صباح الثلاثاء ميدان تقسيم الذي تحول إلى بؤرة مركزية في الاضطرابات التي شهدتها تركيا والتي بدأت قبل نحو أسبوعين.

ودافع أردوغان عن تدخل شرطة مكافحة الشغب، قائلا إن أشخاصا يريدون إلحاق الضرر بتركيا اختطفوا حركة الاحتجاج التي بدأت بوصفها حركة معنية بالمحافظة على البيئة.

في هذه الأثناء، قال محافظ اسطنبول حسين عوني إن تدخلات الشرطة لن تتوقف حتى يتم إخلاء ميدان تقسيم. وأوضح المحافظ في خطاب مقتضب نقله التلفزيون التركي أن «الشرطة لن تتوقف ليلا أو نهارا عن عملياتها ضد المحتجين في الميدان حتى تطهيره» داعيا في الوقت ذاته المواطنين الى الابتعاد عن المنطقة حفاظا على أمنهم.

اختطاف سعودي

لبنان ليتسلم ابنته من زوجته السورية، والتي لم يرها منذ ولادتها قبل 8 سنوات، قبل أن يكتشف أنه وقع في الفخ.

وعن تفاصيل الكمين، ذكرت صحيفة «سبق» أنه قبل أسبوعين اتصلت والدة زوجته به وعرضت عليه استعدادهم للتنازل عن ابنته مقابل دفع مبلغ مالي، وعندما قام القرشي بالتوجُه للبنان تم اختطافه من الشارع المقابل لسفارة المملكة في بيروت، ولا يزال يخضع لمساومة الخاطفين الذين طلبوا فدية قدرها 100 الف دولار مقابل الإفراج عنه، ويبذل شقيق القرشي وزملاؤه في العمل والغيورون كل جهودهم لتوفير المبلغ وفك أسر المختطف.

وما زاد الأمور تعقيدا ما قاله نائب مدير الأمن العام اللبناني العميد فؤاد خوري الذي أكد في اتصال هاتفي لصحيفة «اليوم» السعودية أنه لا يعلم شخصيا عن عملية الاختطاف وليس باستطاعته الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وأن مدير الأمن العام من يملك الصلاحية وهو خارج البلاد منذ يومين.

وقد اتهم شقيق المواطن المختطف عبدالمحسن القرشي سفارة المملكة في بيروت بعدم استطاعتها عمل شيء بعد أن اختطف شقيقه من سيارتها، وتحدث قائلا: «خرج أخي من المدينة المنورة متجها إلى بيروت بعد أن قام بالتنسيق مع السفارة السعودية في بيروت لتسلم ابنته التي لم يرها منذ ولادتها قبل 8 سنوات عندما تزوج بأمها السورية ولم يستمر زواجهما أكثر من عام».

من جانبها أوضحت مصادر لصحيفة «اليوم» أن السفارة السعودية في بيروت تعمل حاليا على تحديد موقع الجناة والتنسيق مع السلطات اللبنانية للاطمئنان على الحالة الصحية للمواطن المختطف وتحريره منهم، وأن فريقا من قسم شؤون الرعايا في السفارة – وعلى رأسهم السفير السعودي – ينسق مع السلطات الأمنية اللبنانية للبحث عن المواطن السعودي المختطف، وحفاظا على القضية رفض المصدر إعطاء تفاصيل أكثر.

يذكر أن المختطف ويُدعى خالد فاروق عفان القرشي يعمل في جهاز حكومي بالمدينة المنورة، ولديه خمس بنات من زوجته السعودية، وقد تزوج قبل نحو 9 سنوات من سورية انجبت طفلة تبلغ حاليا ثماني سنوات.

من جهته أكد السفير السعودي لدى لبنان علي عوض عسيري في تصريحات لصحيفة «الوطن» أن سفارة المملكة في بيروت تتابع باهتمام بالغ مع الحكومة اللبنانية والجهات الأمنية والمسؤولين واقعة اختطاف المواطن السعودي خالد القرشي من قبل أقارب مطلقته السورية، في مدينة تقع بين الحدود اللبنانية السورية. وأوضح أن السفارة أجرت أمس اتصالات مكثفة مع المسؤولين بوزارة الخارجية اللبنانية والجهات الأمنية في محاولة لاستعادة القرشي، وعودته سالما الى أرض الوطن.

وقال عسيري ان السفارة لم تدفع أي مبالغ مالية للخاطفين، ونفى أن يكون قد تم اختطافه من سيارة تابعة للسفارة برفقة أحد منسوبيها، مبينا أن «المواطن القرشي ذهب بمحض إرادته للمدينة، ولم يستقل سيارة تابعة للسفارة».

المرصد السوري

وذكر الناشطون ان معظم القتلى مقاتلون موالون للحكومة السورية.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان ان ستين شخصا على الأقل قتلوا في قرية حطلة الثلاثاء. وأضاف المرصد، ومقره بريطانيا، انه يبدو أن الهجوم على حطلة جاء ردا على هجوم سابق نفذه عدد من سكان القرية على موقع للمعارضة.

وكان المرصد قد قال في وقت سابق إن مقاتلين شيعة موالين للحكومة السورية هاجموا الاثنين الماضي موقع المعارضين في القرية ذات الأغلبية الشيعية، الواقعة شرق مدينة دير الزور.

وقال المرصد إنه في اليوم التالي «الثلاثاء» «هاجم المتمردون « المعارضة المسلحة» القرية وسيطروا عليها، ما أدى لقتل 60 ساكنا شيعيا، معظمهم مقاتلون».

وأوضح أن 10 على الأقل من المعارضين المسلحين قتلوا في المعركة الثلاثاء وأجبر سكان حطلة من الشيعة على الفرار إلى قرية جفرا القريبة.